

الأزمة اللبنانية: أسباب عميقة وآفاق مسدودة

تتوزع القوى السياسية راهناً بين ثلاث محاور رئيسية، منها محوران يتكونان من سبع قوى أساسية فاعلة أدارت الحياة السياسية بعد الحرب، إضافة إلى بعض الشخصيات التي تنتمي إلى

التي سيطرت على المشهد السياسي والمتمثلة بفريق 8 آذار، و14 آذار على الأغلبية البرلمانية التي تمكّنها من إدارة المرحلة، فإنّ البلد يعيش مرحلة من الانهيار الشامل.

علي محمود شكر

”

منذ قيام الدولة اللبنانية، كان لكل طائفة ارتباطات خارجية اعتبرت بأنّها تؤمن لها الحماية وتشعرها بالأمان. فالملكيّون عموماً انفتحوا على أوروبا وخاصة فرنسا، والدروز انفتحوا على روسيا، والسنّة ارتبطوا بالعالم العربي خاصة مع مصر والسعودية، والشيعة ارتبطوا بسوريا وبإيران بعد الثورة.

”

عاش لبنان احداثاً هامةً ومفصليةً في السنوات الماضية، وكان الحراك الشعبي الذي حصل عام 2019، أهمها وأكثراً تأثيراً، ومن ثمّ تبعه انفجار مرفأ بيروت. وعلى الرغم من حصول الانتخابات النيابية في أيار من العام 2022، والتي عرفت فيها البلاد للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب في العام 1990، دخول ثلاثة عشر نائباً من أصل مئة وثمانية وعشرون نائباً يشكلون تركيبة الحياة السياسية الخارجية، والعائلية التقليدية، وعدم حصول أي من تكتل القوى السياسية



هناك معضلتان يعانيهما البلد، أولها الإشكاليات الدستورية التي أدت إلى توقف عجلة المؤسسات الدستورية والسياسية. بسبب عدم تحديد مهلة لتكليف الرئيس بتشكيل حكومة، أو مدة لتشكيل الحكومة بعد تكليف الرئيس بتشكيلها. ومن أبرز محطات عدم تشكيل حكومة من العام 2006 حتى العام 2008. ومن العام 2014 حتى العام 2016. ومن العام 2018 حتى العام 2019.

كما مرّ البلد بمراحل لم يتم فيها انتخاب رئيس للجمهورية وهذا الأمر أيضاً لم ينص عليه الدستور فبقيت البلاد بدون رئيس للجمهورية أيضاً. من العام 2007 حتى العام 2008. ومن العام 2014 حتى العام 2016.

إلى جانب عدم عقد جلسات للبرلمان على خلفية الخلافات السياسية وهذا يتطلب أيضاً تعديلات دستورية لتفاديها.

بالإضافة إلى هذه القضايا، يشكل البعض الطائفي لتوزيع الوظائف وفق المادة 95 من الدستور أحد مكامن الخلل التي رافقت مسار الحياة السياسية وحالت دون تطويرها.

أما الناحية الثانية، فتمثل في تركيبة القوى السياسية التقليدية التي تسيطر على الحياة السياسية وتحكم بمسارها منذ تسعينيات القرن الماضي. وهنا نجد أن هذه التركيبة مكونة من ثلاثة عناصر وهي الشخصيات المتميزة إلى عائلات تقليدية، الأحزاب السياسية، والشخصيات التي أفرزتها الحرب والتحولات الاقتصادية.

المحور الثاني يتكون من تيار المستقبل (تنظيم سني)، الحزب التقدمي الاشتراكي (تنظيم درزي)، القوات اللبنانية وحزب الكتائب (تنظيمان مسيحيان) إضافة إلى بعض الشخصيات والقوى الشيعية.

إلى جانب هذين المحوريين التقليديين برع مؤخراً تبلور قوى وشخصيات انبثقت على حراك المجتمع المدني الذي نشط منذ نحو عقدين من الزمن لكنه تمكّن للمرة الأولى من دخول البرلمان.

عائلات تقليدية، أو بربت نتيجة للحرب التي بدأت عام 1975 وانتهت عام 1990. إضافة إلى النواب الثلاثة عشر الجدد من خارج هذه التركيبة.

المحور الأول يتكون من ثلاث قوى رئيسية متحالفة إلى جانب بعض الشخصيات، هذه القوى هي التيار الوطني (تنظيم مسيحي) حزب الله وحركة أمل (تنظيمان إسلاميان شيعيان) إضافة إلى بعض الشخصيات والقوى السنوية والدرزية.



والسعودية، والشيعة ارتبطوا بسوريا وبإيران بعد الثورة. كما وأنه في العقدين الأخيرين أصبح هناك العديد من القوى والأحزاب والشخصيات التي ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية. هذا الإرتباط لم يكن ثابتاً حيث شهدنا بعض التبدلات في الولايات للخارج، بغض النظر عن تبدل الدول التي يتم الارتباط بها. وهذا الأمر كان له تأثير فاعل في انهيار الدولة اللبنانية.

من الواضح أن الواقع اللبناني يعيّر عن التجربة التي عرفتها البلاد بعد انتهاء الحرب، وهي اتسمت بدخول الميليشيات التي كانت تحارب في الشوارع، إلى مؤسسات الدولة، فصبت هذه المؤسسات بصبغتها. مما أدى مع الوقت إلى انتشار الفساد من خلال الزبائنية، والمحسوبيات، وغياب الكفاءة، وتفشي الرشوة.

حتى وصل الأمر إلى حد الإنهاير فكان الحراك الشعبي الذي انطلق في 17 تشرين الأول من العام 2019.

فالحراك كان تعبيراً عن سخط شعبي عام على الأوضاع وعلى السلطة السياسية، كانت المشاركة الشعبية كبيرة وغفوية في البداية ومن كل الطوائف، وهي أدت إلى استقالة الحكومة اللبنانية انطلاقاً من الضغط الشعبي الداخلي، وعدم وضوح الموقف الخارجي. هذا الأمر خلق حالاً من الخوف والتربّب لدى كل القيادات السياسية التي تحكم البلد.

لكن مع مرور الوقت وفي ظل غياب القيادة والرؤية والمشروع أو البرنامج من قبل مجموعات الحراك الشعبي،

إلى جانب تأثير تفاعل الحياة السياسية في لبنان بشكل سلبي على علاقة لبنان مع بعض البلدان العربية لا سيما سوريا وبعض البلدان الخليجية، فقوى 8 آذار وعلى رأسها حزب الله أسهمت مواقفها في اتخاذ العديد من دول الخليج مواقف سلبية من لبنان والانتشار اللبناني في تلك الدول، في المقابل أخذت قوى 14 آذار مواقف سلبية من سوريا مما أدى أيضاً إلى توثر العلاقة بين البلدين في الوقت الذي تشكل سوريا بوابة لبنان البرية إلى العالم العربي.

على الصعيد الاجتماعي، وبسبب إدارة القوى السياسية للبلاد بشكل سلبي، يبدو الواقع الاجتماعي سلبياً بالاستناد إلى المؤشرات وعلى رأسها مؤشر ارتفاع نسب الفقر والبطالة وازدياد الجرائم وغيرها من الظاهر.

أمّيناً، انعكس آداء القوى السياسية في وإدارتها للبلاد على المستوى الأمني عبر نطاقين. الأول مرتّب بإضعاف الأجهزة الأمنية الرسمية بسبب تقاسمها بين هذه القيادات واحتضانها للنفوذ والإرادة الحزبية مما جعل أدائها ضعيفاً ومرتهناً للأحزاب، وغابت عنها معايير الكفاءة في الاختيار وخاصة في المراكز العليا. و الثاني تجسّد في تفكك الأمن الاجتماعي فانتشر العنف والسرقة.

منذ قيام الدولة اللبنانية، كان لكل طائفة ارتباطات خارجية اعتبرت بأنها تؤمن لها الحماية وتشعرها بالأمان، فالسيحيون عموماً انفتحوا على أوروبا وخاصة فرنسا، والدروز انفتحوا على روسيا، والستة ارتبطوا بالعالم العربي خاصة مع مصر

تبليور الصورة الحزبية الآن من خلال وجود نحو سبعة أحزاب أساسية فاعلة تدير الحياة السياسية. وهي التي أسهمت من خلال إدارتها للبلاد في وصول الحال إلى ما هي عليه اليوم من انهيار. وهذه الأحزاب هي وفق التسلسل الزمني لنشأتها حزب الكتائب، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركةأمل، حزب القوات اللبنانية، حزب الله، تيار المستقبل، التيار الوطني الحر.

كان الأكثر فاعلية الاشتراكي، والمستقبل، وأمل، ثم حزب الله، والكتائب، والقوات، والتيار الوطني الحر. في المحصلة يمكننا القول بأنّ أمل، والمستقبل، والاشتراكي إلى جانب بعض الشخصيات والعائلات المشاركة في الحياة السياسية، هي التي رسمت مسار الحياة السياسية.

بعد التحول الذي عرفه لبنان مع خروج الجيش السوري، وانقسام القوى السياسية، بين فريق 8 و 14 آذار، يبدو الدور الأميركي والإيراني راهناً من أبرز الأدوار وأكثرها تأثيراً مباشراً في الواقع اللبناني، وعلى المستوى الاقتصادي، يبدو الاقتصاد اللبناني متدهلاً وقد انهار القطاع المصرفي وفقد لبنان دوره في هذا المجال.

على الصعيد الخارجي، شهد الحيط العربي الذي شكل المجال الحيوي للبنان، تغيرات جذرية، فبلدان الخليج التي كانت ترعى وتدعم لبنان، شهدت متغيرات بنوية على صعيد التجربة السياسية، وعلى صعيد تبدل البنية الاقتصادية.

أما بالنسبة للمستقلين والمجتمع المدني ومن نجح منهم في دخول الندوة البرلمانية، فمن الواضح أنهم لن يتمكنوا من تشكيل إطار موحد ومتجانس، وإذا ما تمكنا من ذلك لن يسعفهم عددهم وحداثة تجربتهم في لعب دور فاعل في إحداث تغيير ما، لكن يبقى الرهان على دورهم التأسيسي للتغيير مستقبلي.

بناءً على هذه المعطيات، يمكننا القول بأننا نعيش في أزمة عميقة مستعصية تحتاج في الدرجة الأولى إلى :

- إرادة من قبل القوى السياسية الحاكمة للبلاد لإدارة المرحلة بطريقة مختلفة، ومن خلال رؤية تبدأ من تحديد دور لبنان بعد انتهاء دوره التقليدي السابق.
 - وضع برنامج إنقاذ يبدأ بتعديلات دستورية تمهد لإطلاق عجلة العمل في مؤسسات الدولة مع العمل على تطوير وتحديث هذه المؤسسات.
 - تأمين رعاية دولية لتحقيق ذلك تكون حريصة على مصلحة البلد وليس الحفاظ على المصالح الخاصة للقوى الحاكمة.
- لكن هذا كله يبقى في ظل أداء القوى الداخلية، وأداء الدول المؤثرة في الواقع اللبناني أقرب إلى التمني منه إلى الواقع. ■

علي محمود شكر، أكاديمي وباحث من لبنان، متخصص بالعلاقات الدولية، أستاذ دكتور في الجامعة اللبنانية بيروت.

البلاد داخلياً، وبمصالح القوى الدولية والإقليمية خارجياً. فتدخل المصالح الخارجية مع مصالح القوى المحلية أدى إلى إغراق بنية مؤسسات الدولة وسيطرة وسطوة الأحزاب والقوى السياسية عليها بخطاء ودعم خارجين.

وقد أسلهم ذلك في تحكم القيادات الحزبية بمؤسسات الدولة وإخضاعها لمشاريعها الخاصة ومصالح أفرادها مما خلق نوعاً من غياب الانتماء الوطني لدى أبناء الشعب وجعلهم مرتهنين لأحزابهم، طمعاً في الحصول على الوظيفة أو المنصب أو سعياً للحفاظ على المكتسبات التي غالباً ما كانت غير شرعية.

اليوم نجد غالبية اللبنانيين الذين لا يدورون في فلك الأحزاب والزعamas يسعون إلى الهجرة في ظل التضييق الحاصل من الخارج ومن الداخل على حد سواء. وبدأتنا نشهد نوعاً من الهجرة غير الشرعية عبر البحر والتي تؤدي إلى الغرق والموت وهو ما يُعرف بقوارب الموت.

يبدو أن القوى الخارجية جمِيعها باستثناء فرنسا ربما، مستفيدة من الواقع الحالي وال انهيار في لبنان، هي تحقق مصالحها وليس لديها من دافع لإيجاد حل أو للدفع باتجاه حلٍ للوضع الراهن.

وفي الداخل من الواضح أن القوى السياسية التي تحكم البلد لا تزال تحقق مصالحها الخاصة وهي مستفيدة من انهيار الدولة وتعطيل مؤسساتها لذلك لن تسعى إلى إحداث تبدل في الواقع الراهن.

وغياب أي موقف خارجي مؤثر في تحقيق تغيير في آداء السلطة، أو في تغييرها بحد ذاتها، استعادت القوى السياسية زمام المبادرة وتمكنَت من اضعاف الحراك الشعبي، وإنْهاء حضوره الميداني.

بعد ذلك حصل انفجار مرفأ بيروت ولم يحرك أحد ساكناً.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ ظاهرة الفساد في أي بلد في العالم تتعلق بالقطاع العام والخاص، لكن لا تصل إلى أموال الناس الخاصة وجناهم، لكن في لبنان تم حجز أموال الناس الخاصة في وقت تمكنت القوى السياسية والكثير من الشخصيات من تحويل أموالها إلى خارج البلد!!

وبدا واضحاً أنَّ الخارج وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية رعت هذه المرحلة وكان من مصلحتها بقاء هذا القوى في مركز القرار والسلطة وإدارة البلاد كونها تحقق لها مصالحها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وما يؤكد ذلك أنَّ الإدارة الأمريكية عملت إلى فرض عقوبات في العديد من البلدان على القوى التي تعتقد أنها لا تحقق لها مصالحها بهدف الضغط عليها واحتضانها، وهي لم تفعل ذلك مع معظم القيادات في لبنان. من هنا يمكننا فهم انطلاق مفاوضات ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان انطلاقاً من تماهي مصالح العديد من القوى السياسية الداخلية، مع الدور الخارجي الأميركي.

في المُحصلة يمكن القول أنَّ الواقع اللبناني الراهن يرتبط بسوء إدارة